

انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب يحل الأزمة الدستورية الحكومة باتت عاجزة عن معالجة نتائج النزوح السوري

تنوعت الملفات والمواضيع التي تناولتها وكالات الأنباء والإذاعات والقنوات التلفزيونية في برامجها السياسية أمس. الاستحقاق الرئاسي والمقالات التشاورية التي تحصل في الخارج وقانون الانتخابات ملفات كانت مدار بحث ومناقشة، فقد اعتبر النائب نبيل نقولا أنّ انتخاب رئيس للجمهورية مباشرة من الشعب قد يحل الأزمة الدستورية في لبنان، متسائلاً: لماذا لا يعطى الحق للشعب اللبناني بانتخاب رئيسه، ولماذا يُطلب من نواب ممّذ لهم انتخاب رئيس جديد؟ ووضع النائب أمين وهبي اللقاء بين قيادات من «المستقبل» والرئيس سعد الحريري في خاتمة الاجتماعات الدورية للتواصل مع وللشاور في مختلف القضايا، معتبراً أنّ اللقاء الذي جمع الحريري بجمع تترك إلى الملف الرئاسي وتأكيد مبدأ الحوار.

واعتبر النائب علاء الدين ترو أنه لا يمكن إقرار قانون الانتخابات في ظل غياب رئيس الجمهورية. ملف العسكريين المخطوفين بقي في دائرة الضوء فقد أكد ترو أنه حينما يتوافر المفاوضات الجديّ القادر على التواصل ورغبة الحكومة بالمقايضة، تكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في الطريق الصحيحة لحل هذا الملف. نتائج أزمة النزوح السوري استحوذت حيزاً واسعاً من المناقشات فقد اعتبر المدير العام لشركة «ستاتيسك لبيانون» ربيع الهير أنّ الخطر المتأتي من العمالة السورية في لبنان بات كبيراً، كاشفاً أنّ إمكانات الحكومة وسوق الاقتصاد اللبناني للحد من هذه النتائج باتت صعبة للغاية، وحذّر من قرار الأمم المتحدة وقف مساعداتها الغذائية للأيدي العاملة السورية، لافتاً إلى وجود حوالي 1400 مخيم سوري عشوائي في لبنان.

وسلطت بعض وسائل الإعلام الضوء على انعكاس تراجع أسعار النفط عالمياً على لبنان، فقد رأى الوزير السابق جهاد أزور أنّ هذا الأمر إيجابي لأنه يوفر في ميزان المدفوعات ويخفف من نسبة الواردات ومن عجز كهرباء لبنان بحوالي خمسمئة مليون دولار. وأكد الخبير الاقتصادي غازي وزنة أنّ هذا التراجع قد يؤدي إلى تقليص العجز في الموازنة العامة، وتراجع العجز في الميزان التجاري، وتخفيف الضغط عن الليرة والمحافظة على ثبات سعرها والحّد من كلفة المحافظة على استقرارها.

الملف النووي الإيراني وتطورات الملف الفلسطيني شكلا محور اهتمام وتركيز القنوات الفضائية وكالات الأنباء العالمية، فأشار المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، أنه تم التقدم كثيراً في القضية النووية، وأن وجهات النظر أصبحت متقاربة جداً. وأكد الخبير الاستراتيجي الفلسطيني اللواء المتقاعد واصف عريقات أنّ موجة المناقشات الأخيرة التي طالوت كبار قادة ورؤساء الوحدات والأولية في جيش الاحتلال الصهيوني دليل آخر على انتصار غزة.



كاملوندي لـ «التلفزيون الإيراني»: وجهات النظر في المفاوضات النووية أصبحت متقاربة جداً

أكد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، أنه تمّ التقدم كثيراً في القضية النووية، وأن وجهات النظر أصبحت متقاربة جداً، إلا أن هناك بعض القضايا القانونية والتقنية والسياسية التي ينبغي البحث بشأنها. وأكد أن إيران لن تتخلى عن التخصيب مضيّفاً: «نتباحث الآن حول حجم التخصيب ولقد قبلنا طوعاً وموقفاً عدم التخصيب بنسبة 20 في المئة».

وأشار كمالوندي إلى التزام إيران اتفاق جنيف، لافتاً إلى أن حاجات إيران المستقبلية في مجال التخصيب، وقال: «لو تمكنا في المستقبل من شراء حاجاتنا من الوقود من الخارج بفمن أدنى من القيمة المستهلكة لإنتاجه في الداخل فإننا سنفعل ذلك»، وأكد أن «الاتفاق جنيف ينص على عدم نصب معدات في مفاعل أراك ولا يتضمن مسألة شراء المعدات»، وأضاف: «الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد قبلت استمرار ظروف الاتفاق السابق خلال الأشهر السبعة المقبلة وأن يكون هناك تأخير في تدشين أجهزة الطرد المركزي الجديدة، كما قبلت بمزيد من عمليات التفتيش وعدم إنتاج اليورانيوم بنسبة تخصيب 20 في المئة ولو أنها ليست بحاجة لها في الوقت الحاضر».

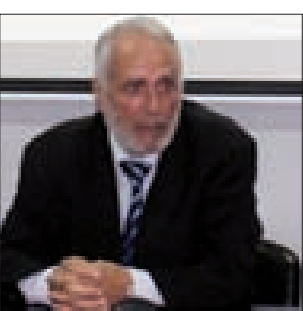
وأوضح كمالوندي أنه «وبعد مشاهدة الوثائق المزمعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول موقع مريوان، أعلننا لمسؤولي الوكالة أن هذه الوثائق مزورة ويبدو أنها سلمت من جانب الصهاينة»، وأشار إلى تصريح سفير ومندوب إيران الدائم في الوكالة الدولية للطاقة الذرية رضا نجفي وقال: «لقد أعلن نجفي لمسؤولي الوكالة أنه عليهم إعلان بدقة إحدائيات التفجيرات المزعومة في مريوان كي تقوم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتسهيل وصول المفتشين إليها».

ولفت المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية إلى المشاكل البنوية للوكالة أسفاً «لأن الوكالة تترك نفسها لتحقيق في أية معلومات حرة تصليها في حين أنه ينبغي عليها التفتت أولاً من صحة الوثائق المعنية»، وأكد أن «إيران ردت على 16 سؤالاً من إجمالي 18 سؤالاً موجهاً من الوكالة وأنه جرى الانتهاء منها»، وقال: «الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحاجة إلى إعادة النظر في أساليبها، إذ إن بعض الدول المستقلة قد طرحت تساؤلات حول الأساليب وعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة».

وأشار كمالوندي إلى الأساليب غير المهنية التي تتبعها الوكالة الدولية وأوضح: «لأنسلف الوكالة تدار من قبل مجلس الحكام والقوى الكبرى، ولكن ينبغي علينا الإصرار على وجهات نظرنا للوصول إلى حقوقنا»، وأضاف: «عملية التفتيش من قبل الوكالة لموقع «بارتشين» وكذلك أخذ عينات من المومع 6 مرات من قبل المفتشين الدوليين»، وأردف: «الغربيون تمكنوا عبر خدع إعلامية من الإيهام للرأي العام العالمي بأن إجراءات عسكرية تجرى في موقع «بارتشين»، وقال: «بعض السياسيين هم الذين يديرولن الوكالة في الوقت الحاضر».

وأوضح كمالوندي أنّ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تقوم حالياً باختبار 1000 عدد من أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني، وإن ما لا تقوم به المنظمة وفقاً لتعهداتها هو أنها لا تضع الغاز في أجهزة الطرد المركزي الجديدة هذه وهو أمر مؤقت للإتيام حسن النوايا»، وأكد أن «أية كمية من اليورانيوم سوف لن تخرج من البلاد»، وأضاف: «حينما تصبح الأجواء السياسية أكثر انفتاحاً فمن الممكن أن نحلب اليورانيوم حتى من الخارج أيضاً».

وأشار كمالوندي إلى الاتفاق النووي الجديد الموقع بين إيران وروسيا لإنشاء مفاعلات نووية جديدة في إيران، وقال: «الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تقبل أبداً قرارات الأمم المتحدة حول النووي الإيراني، علماً بأن الاتفاق الجديد مع موسكو حول التعاون النووي لا يتعارض مع القرارات الصادرة».



عريقات لـ «إرنا»: المناقشات الأخيرة لجزرالات العدو دليل آخر على انتصار غزة

أكد الخبير الاستراتيجي الفلسطيني اللواء المتقاعد واصف عريقات أن «الحديث المتزايد عن إخفاقات العدو الصهيوني في حربه الأخيرة على قطاع غزة حديث واقعي»، معتبراً موجة المناقشات الأخيرة التي طالوت كبار قادة ورؤساء الوحدات والأولية في جيش الاحتلال الصهيوني دليل آخر على انتصار غزة.

ورأى عريقات أن «المناقشات في صفوف جزرالات العدو في أعقاب حرب الـ 51 يوماً التي أطلقت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني اسم الجرف الصلب، تهدف إلى ترميم الجبهة الداخلية للكيان ومعنويات جيشه، وبخاصة في ضوء تعالي أصوات المستوطنين الذين يقولون صراحة: إن الجيش المكلف بحمايتنا لا يقوى على حماية نفسه»، وقال: «إننا نتحدث هنا عن انتقادات واسعة سواء على مستوى المسؤولين العسكريين أو حتى السياسيين والمحللين والباحثين، ولعل أبرز ما سُجّل في هذا الجانب هو حديث المؤرخ «الإسرائيلي» الشهير أوري أميشتاين الذي قال لصحيفة «معاريف»: إن تل أبيب لم تهزم المقاومة الفلسطينية في غزة، وأن «الإسرائيليين» لا يبادرون لاستخلاص العبر، وطوال الوقت يروجون لأنهم انتصروا لكن الواقع يُكذب ذلك».

ولفت الخبير الاستراتيجي الفلسطيني إلى أنّ «هذه الشهادات إنما تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّ المقاومة لقت العدو دروساً ميدانية، وهي من كانت تملك زمام المبادرة، وبالتالي نجحت في تحقيق الإنجازات على حساب الجيش الصهيوني الذي تنجح كثيراً بأنه الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط، والرابع على مستوى العالم من حيث الإمكانيات والتكنولوجيا القتالية».

وتابع عريقات: «إن هذه المناقشات وإن لم يفصح عن دوافعها الحقيقية التي تضع فشل وعجز العدو، وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ الإخفاق يشمل المستوى السياسي «الإسرائيلي» الذي لم يفق بدوره على التعامل مع التحديات التي فرضتها المواجهة الميدانية»، وتعليقاً على المزاعم الصهيونية بأن عزل كبار الجنرالات ونقل آخرين تمّ ضمن التغيرات الروتينية، قال عريقات: «من الممكن أن يكون ذلك صحيحاً مع بعض المسؤولين، لكن المؤشرات العامة تقول عكس ذلك، فمثلاً من بين الذين نقلوا قائد فرقة غزة ميكي ادلشتاين، حيث استبدل بضابط آخر معروف بتبرير استخدام العنف ضد الفلسطينيين، وهذا قطعاً ليس من قبيل الترقية».

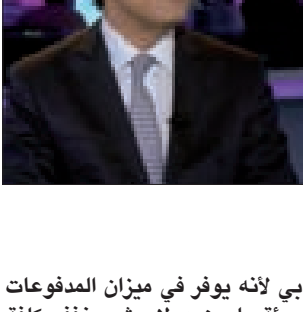
صفيحة البنزين ما بين 1700 و2000 ليرة في الأسابيع الثلاثة المقبلة بوتيرة أبطأ. وحول تداعيات هذا التراجع على الوضع الاقتصادي المحلي، يؤكد وزنة أنّ «هذا التراجع قد يؤدي إلى تقليص العجز في الموازنة العامة، بحيث تتحمل الخزينة العامة عبء العجز الحاصل في مؤسسة الكهرباء الذي بلغ في نهاية 2013 حدود الملياري دولار، وفي هذه الحالة حين تنخفض أسعار المحروقات يتراجع هذا العجز بمقدار 650 مليون دولار، ما يساهم في تحسين أوضاع المالية العامة، وتقليص حجم الإنفاق الجاري بحدود 5 في المئة».

وأضاف وزنة: «إنّ انخفاض أسعار المحروقات سيؤدي إلى تراجع العجز في الميزان التجاري، فانتعاش الأسعار بمعدل 30 في المئة سيقلص كلفة المستوردات من النفط، ما سيساهم في تراجع العجز في الميزان التجاري، وتخفيف الضغط عن الليرة والمحافظة بالتالي على ثبات سعرها والحّد من كلفة المحافظة على استقرارها».

وتابع وزنة: «أنّ تراجع أسعار المحروقات سيساهم بشكل بسيط في زيادة مؤشرات النمو الاقتصادي في لبنان، وذلك بسبب عدم تحقيق أسعار السلع والخدمات أي تراجع»، مضيفاً: «من المفترض أن يستفيد المواطنون من هذا الانخفاض من حيث تدني أسعار النقل وسعر غريغ الخبز».

وأشار وزنة إلى أنّ «لهذا التراجع سلبيات إلى جانب الإيجابيات المذكورة حيث سيؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية»، وقال: «نخشى من تراجع حصيلة الضريبة على القيمة المضافة لأن هذه الضريبة تحتسب على أساس سعر مبيع السلعة وكلما انخفضت الأسعار انخفضت قيمة الضريبة».

واعتبر أنّ «الانخفاض العالمي في أسعار المحروقات لا يملك أية أسباب اقتصادية مبررة له، لأنّ نسب العرض والطلب مستقرة ولا يؤثر ذلك في سوق المحروقات»، لافتاً إلى أنّ «كل ما تشهد الأسواق النفطية سببها أزمات جيوسياسية».



أزور لـ «صوت لبنان»: تراجع أسعار النفط ينعكس إيجاباً على لبنان

رأى الوزير السابق جهاد أزور أنه «من الصعب التكهّن بما ستؤول إليه الأمور حيال الانخفاض المتواصل لأسعار النفط، لأنه خلال فترة أربعة أشهر تراجع أكثر من 45 في المئة وستكون تداعياته كبيرة على الاقتصاد العالمي والمنطقة وعلى اقتصاد لبنان».

واعتبر أزور أنّ «انعكاس تراجع أسعار النفط على لبنان إيجابي لأنه يوفر في ميزان المدفوعات ويخفف من نسبة الواردات ومن عجز كهرباء لبنان بحوالي خمسمئة مليون دولار، ثم يخفف كلفة المحروقات على المواطن».

وتوقع أزور أنه «في حال استمر هذا الانخفاض لفترة طويلة أن تخفّ الحركة الاقتصادية في دول الخليج بسبب تدني نسبة الاستثمارات فيما تنشط في لبنان لأن خروج العملات الصعبة يخفّ وتتنامى الراحة للمواطن اللبناني في المجالات كافة».

وردّ على سؤال حول تراجع التصنيف الدولي للبنان من الـ B1 إلى الـ B2 أوضح أزور أنّ «الأزمات الحادة التي يعيشها محيطنا ينعكس جزء منها على لبنان لا سيما في موضوع النزاحين وكلفتهم والأخطار التي أثرت في النمو في ظل عدم مواكبة الدولة لذلك بإجراءات تجعل الاستقرار أفضل».

وفي هذا الإطار توقع أزور أنّ «عجز موازنة الدولة عام 2014 سيكون رقماً قياسياً يفوق الأرقام السابقة إذ سيبلغ خمسة مليارات»، وحدد جملة إجراءات لمواجهة التحديات عام 2015 عبر «المحافظة على عجز منخفض في القيام بإجراءات تنشيطية للحركة الاقتصادية لحماية الاقتصاد».

وعن التراجع الكبير في أسعار الذهب رأى أزور أنّ «عدم وجود تضخم لا يجعل الذهب ملاذاً آمناً، لأنّ سعر الذهب مرتبط بالتضخم»، مستبعداً تغييراً في أسعار الذهب بطريقة جذرية في المرحلة المقبلة.



وهبي لـ «المركزية»: هدف لقاء الحريري وجعجج بحث ملفي الرئاسة والحوار

وضع عضو كتلة المستقبل النائب أمين وهبي اللقاء بين قيادات من «المستقبل» والرئيس السابق للحكومة سعد الحريري في خاتمة الاجتماعات الدورية للتواصل مع الحريري وللشاور في مختلف القضايا، لافتاً إلى أنّ «الرئيس فؤاد السنورة سيشارك في اللقاء»، وأشار إلى أنّ «هدف اللقاء البحث في ملفات آنية كالاستحقاق الرئاسي والحوار المُرتقب مع حزب الله».

وأوضح وهبي أنّ «اللقاء الذي جمع الرئيس الحريري بجمع استحقاقات الداخلية، كالملف الرئاسي، وقد أكدا الاستعداد للذهاب إلى مرشح توافقي إذا كان الفريق الآخر جاهزاً، كما جرى تأكيد مبدأ الحوار، إذ أعلن جعجج تأييده للحوار المُرتقب بين المستقبل وحزب الله».

ولفت عضو كتلة المستقبل إلى أنّ «المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول التي لديها تأثير في لبنان شددت على ضرورة إنجاز الاستحقاق الرئاسي، لكن لا قرار إيرانياً حتى الآن بانتخاب رئيس».

وأكد وهبي رداً على سؤال أننا «نعمل على الحوار حتى لو كان «حوار طرشان» لخفض منسوب التوتر في البلد والاتفاق على إنجاز الاستحقاق الرئاسي»، لكنه ذكر في الوقت نفسه بأن «تجارب الحوار غير مُشجّعة، لأنه لا يثمّ التزام ما يُتفق عليه».

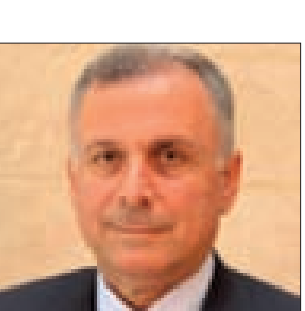


نقولا لـ «الجديد»: كيف يُطلب من نواب ممدّد لهم انتخاب رئيس جديد؟

اعتبر عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب نبيل نقولا أنّ «انتخاب رئيس للجمهورية مباشرة من الشعب قد يحل الأزمة الدستورية في لبنان»، متسائلاً: «لماذا لا يُعطى الحق للشعب اللبناني بانتخاب رئيسه، وهناك من يعتبر أنّ النواب ممّذ لهم، فلماذا يُطلب من نواب ممّذ لهم انتخاب رئيس جديد؟ كتاب أمّ واقع بإمكاننا إعادة السلطة للشعب لإعادة تكوين السلطة، وهذا الأمر من شأنه حلحلة النظام المتعطل».

ورأى نقولا أنّ «وزراء التكتل ونوابه يسعون إلى مواجهة الواقع ولكن التغيير لا يكون بكبسة زرّ»، وسأل عن تعطيل مشاريع قوانين مقدمة منذ عام 2005، وقال: «الهئية العامة لدى مجلس النواب تمارس التضييق وهي تعرقل قرارات اللجان المشتركة التي فيها الإفرقاء السياسيون كافة، وعلى سبيل المثال اللجان المشتركة أقرت قانون الشبخوخة وحتى اليوم لم يقرّ؟ ليس صحيحاً مقبرة القوانين تكون في اللجان، الهيئة العامة أو بعض الوزراء هم وراء عرقلة مشاريع قوانين عدة».

وأكد نقولا أنّ «تأييد التكتل كل حوار بين اللبنانيين من دون أية شروط، لافتاً إلى ضرورة تغيير قانون الانتخاب لتغيير الواقع الحالي»، وقال: «التيار يؤدي لبنان دائرة واحدة على قاعدة النسبية، ولكن الرئيس بري رفضها مسيطرة لتيار المستقبل، لذلك يمكن السير بقانون اللقاء الأرثوذكسي لضرب الأحادية في كل الطوائف وإلهاء ديكتاتوريات الطوائف».



ترو لـ «أخبار اليوم»: لا يمكن إقرار قانون الانتخابات في ظل غياب الرئيس

علّق عضو جبهة النضال الوطني النائب علاء الدين ترو على انسحاب «القوات» من لجنة التواصل لدرس قانون الانتخابات، قائلاً: «القوات مستعجلة لإصدار القانون نتيجة أسباب داخلية قوائم، أو في شارعها»، مضيفاً: «هذا حقهم، لا سيما أنّ التمديد للمجلس الحالي حصل على أساس أنّ يُتفق على قانون جديد للانتخابات في أسرع وقت ممكن».

وأشار ترو إلى أنّ «ما لم يتبني إليه القوات، أنه لا يمكن إقرار قانون بمستوى قانون الانتخابات النيابي في ظل غياب رئيس الجمهورية»، مذكراً أنه «خلال جلسة التمديد طرح النائب إيلي عون هذا الأمر الذي سجّل في المحضر من دون أي اعتراض، وهذا ما يؤكد ضرورة الاتفاق على قانون الانتخابات ولكن من دون إصداره إلا بعد انتخاب رئيس الجمهورية، وهذا ما أوضحه الرئيس نبيه بري في أحد مواقف».

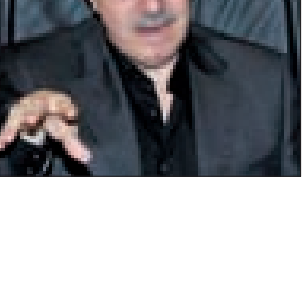
وردّ على سؤال، أشار عضو جبهة النضال الوطني إلى أنّ «موقف القوات يجب أن يشكّل حافزاً للأفرقاء جميعاً الممثلين في لجنة التواصل، للإسراع في الاتفاق على القانون الذي يجب أن يصدر حين انتخاب الرئيس».

أما في موضوع العسكريين المخطوفين، فلفت ترو إلى أنّ «المشكلة وقعت نتيجة عدم المعالجة الفورية والتخطئ بالنسبة إلى بدء التفاوض والجهة المخوّلة بذلك، ولكن اليوم وصلنا إلى مكان يفترض به من الحكومة أن تحسم أمرها فتتكلف مفاوضين قادرين على التواصل مع «جبهة النصرة» و«داعش»، مضيفاً: «على الأطراف الأخرى أن تقتنع أنّ الحل الوحيد لإطلاق سراح العسكريين المخطوفين هو المقايضة»، وتابع: «عندما تفرق هاتان اللجان، المفاوضات الجديّ القادر على التواصل ورغبة الحكومة في المقايضة، تكون قد قطعنا شوطاً كبيراً في الطريق الصحيحة لحل هذا الملف»، لافتاً إلى «أننا لم نسلك هذا الطريق بعد».

من جهة أخرى، وصف ترو الخطوات التحضيرية للحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، بالأمم الجديّ، معتبراً أنّ «التواصل السياسي بين الأفرقاء المختلفين ينعكس إيجاباً على الشارع حتى ولو لم يؤدّ مثل هذا الحوار إلى نتائج».

وأمل ترو أنّ «يصل هذا الحوار إلى نتائج تظهر للعيان لتخفيف الاحتقان الطائفي والمذهبي في البلد، وأيضاً الاتفاق على مواضيع خلافية كثيرة بدءاً من الاستحقاق الرئاسي وغيرها من الملفات التي ستكون على طاولة البحث بين الفريقين»، وتمنى أنّ «يسير الحوار بين القوات والتيار الوطني الحر بالاتجاه نفسه، لأنه لا يمكن أنّ نخفف الاحتقان في مكان ما ونتركه في مكان آخر».

وأبدى تأييده لأية مبادرة حوارية «لأننا سعيينا إلى هذا الموضوع بكل جدية وقناعة، لأننا نعلم أنّ لا حلّ لمشاكلنا إلا بالحوار».



وزنة لـ «العهد»: انخفاض سعر البنزين يقلص العجز في الموازنة

أشار الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزنة إلى أنّ «أسعار المحروقات في الأسابيع المقبلة تنبّه إلى مزيد من التراجع تزامناً مع تراجع أسعار النفط عالمياً، إذ من المتوقع أنّ يتراجع سعر